

محل ادارة الجريدة

بمكتب المدير علي بوشوشة

تحت بالاص شمامة عدد ١٩

المراسلات

تسل خالصة لاجرة باسم المدير ولا ترد لصاحبها نشرت

او لم تنشر

قيمة الاشتراك لا تعتبر إلا بتوصيل مقطوع

ممنوع من المدير

ثمن الصحيفة ١٥ صانتيما

Adresse: A BOUCHOUCHA, Cité Nessim

samama, bureau N° 19, rue de la Kasbah Tunis



(EL-HADIRA)

لاشترافاتك تدفع سلفا

في الحاضرة وبلدان المملكة

فرنكات

من سنة ٠١٠

من ستة اشهر ٠٠٦

في خارج المملكة

من سنة ٠١٢

من ستة اشهر ٠٠٧

اجرة الاعلانات

صانتيما

في الصحيفة الاولى ٠٠٦٠ للسطر الواحد

في الثانية ٠٠٤٥

في الثالثة ٠٠٣٠

في الرابعة ٠٠٢٥

في غير الاعلانات القضائية

جريدة اسبوعية سياسية ادبية

والماشية في ظل هذه الاحكام في امن من تطرق
الضرر والفساد اذا اجريت تلك الاحكام على ما
ينبغي من العدالة والصدق

ولبلوغ هذه الغاية اقتضى الباب الثاني من
الامر المشار اليه اناطة تقرير المخالفات وانباتها
بالبحث بعهدة اعوان ثبتت امانتهم وتحقق
كفائتهم للسهر على تنفيذ احكام الامر المشار اليه
توزع عليهم جهات المملكة وتقام بها لهم مراكز
ضبط يجمعون بها اعمال الضبط والربط ثم يوجهون
التقارير المحررة على يدكم في تحقيق المخالفات
وتقرير الخرج لمن له النظر اما لو كمل الجندرية
اذا كان الفاعل ليس من الرعايا التونسيين او للعامل
او الخليفة اذا كان الامر بعكس ذلك وكل من
نظر البر وافراده الجندرية يد واحدة في الموازنة
والتعاضد على السهر على المخالفات وتقدير الوقوعات
والقبض على المتعدي والحيوان الهامل وإيقافه
عند اللزوم تحت اشراف اعوان الجندرية وتبني
المأخوذ بمحل وضعها

واقضى الفصل ٤٧ من الباب الثالث
احالة المخالفات على المحاكم الفرنسية
اذا كان المخالف اوروبيا او لاتنا بدولة
اوروبية وعلى العامل او الخليفة للنظر فيها
اذا كان المخالف تونسيا إلا اذا كانت المخالفة
في ضرر لا يتجاوز قيمته المائتي فرنك وكان الفاعل
تونسيا والمتضرر اوروبيا فتحال المخالفة على
العامل خلافا للقاعدة حيث كان القدر المطلوب
تافها وربما تجاوزت مصاريف الخصام قيمته
لو احيل لنظر قاضي الصلح على بعد المسافة
فمن الرفق بالاوروباي وتوفير الانعاب والمصاريف
عليه رخص للمحاكم التونسية النظر في قصته
هذا يجمع امر ضبط الزراعة والغرامات وهو كذا
لا يخفى صريح في منع التعدي على ملك الغن
وحيوانه وتشديد العقوبة على المخالف

المار في التعدي والمخالفة ويناله الجزاء البدني
او النقدي وهو بحث نستلفت اليه انظار الحكومة
المحمية في اتخاذ تدابير تدفع اسباب الشك
وتحسم مادة الخلاف من هذه الهيئة

ثم قسم ثاني في ضبط المراعي ومنع انتفاع كل
من ليس له حق فيها من الانتفاع بها وترتيب
عقوبات مقرر على المخالف وهو وزع جاء سادا
اغفر الحاجة حيث اعتاد عرب البادية على افعال
دوابهم ومواشيهم لا على المراعي فقط بل احيانا
على المزروعات التي لغيرهم وخصوصا اذا كان من
مستغني الرجال فيتضرر زرعهم ويناله الويل
والنكال لعجزه عن مقاومة التعدي ولعدم توفر
الشهادة وصعوبة التنقل والمطالبة والقسم الثالث
في ترتيب غرامة على المتهاقين من متطري
العربان على المزارع اثناء حصادها المعروفين
بالهطاية ينقصون على المزارع كالجور المنتشر
بدعوى العادة ويلتقطون من فواصل السنبل ما
اهل الجهة اجدر به واحق

القسم الرابع في ازالة الجيف من الطرقات
وتحميل اعباءها على اصحابها فقد يتعمد الجار
القاء حيوان مات له بملك جارة وربما وقع
في بير له كما وقع لنا بالذات فيتسمم الماء وتتضاعف
الروائح الكريهة ويتعفن المكان من هذا الفعل
الشنيع زيادة على ما يدخله على الجار من
مضروب النقل والاخراج فقد كنا الى مثل هذا
الحكم في احتياج ولذلك ساع ان يقال انه
يتلفه العموم بالشكر والابتهاج

القسم الخامس والسادس في ادخال الضرر او الفساد
على مواشي الغير ودوابه او زرع او غرسه وتقدير
العقوبات البدنية والنقدية على المخالف وسواء كان
ذلك بضرب او افعال للحيوان على ملك الغير او
مس سياج الملك وعتك حرمة مالكه بالتطرق
والتعدي وبذلك أصبحت حقوق الزراعة والغراسة

الافلات وتطرق التعديات شأن القيس لامين
الساهر على مصالح العباد ولا حاجة الى سرد ما
ظهر في هذا الباب من التدابير السديدة والمآثر
العديدة التي اقتضاهها صالح العمران وصيانة
حقوق كل انسان بل نكتفي بذكر ما ظهر اخيرا
بعالم المطبوعات الرسمية مما يجعل معيارا للحالة
الحالية وخاتمة اعمال السنة الجارية لافرنجية
من الامر بن الصادر بن من حصرة مولانا صاحب
الايداي البيض والمآثر العديدة والتدابير السديدة
احدهما في ضبط مصاحبة الزراعة والغراسة
واحاطتها بسياس من الاحكام كفل بحفظ مصاحبة
الخاص والعلم والثاني امره السامي الصادر في
ضبط الاوراق والحجج المدلى بها او المحصل عليها
بدار الشريعة ومما امران صادفنا عين الصواب
وجاء ساديين لغر عظيم في هذا الباب وقد راينا
من خدمة المصاحبة لانيان على خلاصة موداهما
تذكرة وتبيننا لقرم يعلمون

اما امر ضبط الزراعة والغراسة فقد اشتمل
على اقسام ستة قسم في منع المورد اما بالذات او
بالحيوان من الفدادين المزروعة والاراضي المنبتة
والغروسة على كل من ليس له ادنى وجه او
حق في ذلك وهو حكم صارم في باب قاطع
لسائر اسباب التعدي على ملك الغير وفساد
غلاله وشجره ونباته

ومن هنا لزم الاحتياط لعدم الوقوع تحت
هذا الحكم القاضي بعقوبات مختلفة وخطايا
متنوعة على كل مخالف ومن المزارع والفدادين
والسائين ما كان ماسا لبعضه بعضا واقضى
تساهل الاجل واتحاد الرابطة والصيغة سابقا
لانقطاع بملك الجار من زرع او بستان فاذا لزم
تطبيق احكام هذا القسم على كل من اعدم الممر
من ملكه تعين تحت انبايا ورسم المسالك من
الملك الغير النافذ لطريق عام حتى لا يقع

تنبيه مهم

بما ان واس سنة لاشترائك لجريدة الحاضرة
قد حل بحاول ذي القعدة من عام ١٢١٢ المنصرم
واعدنا على التمهيل في تقديم تواصل الخلاص
بعد ذلك بسنة اشهر في مثل هذا الوقت تسهلا
على حضراتهم وكان استخلاص تلك القيس من
أصول قوام كل عمل يتوقف على المال فقد عزما
على تقديم تواصل لاشترائك عن العام الجاري
لعموم حضرات المشتركين بالنظر الفرنسي وقطر
الجزائر حتى الذين بقي محاول اجلهم امد وجيز
اعتمادا على مساعدتهم بمقابلة الامهال الطويل
بالتعجيل السير لتوحيد اعمال الاستخلاص ولذلك
فرجهم عملا بسالف سنهم المحمودة من اداء
واجب الذمة ان يتلقوا تلك التواصل باللغة
لديهم صحبة البسيطة بما عودونا عليه من الاعتبار
فيسدروا ما بها حتى لا نحتاج الى استعمال طرق
اخرى تعود بالمشقة على ادارة الجريدة وعلى
المتلادين ولهم منا وافر الشكر والتناء

الضبط والربط

لا يخفى ان الشارع انما اقام لنا احكاما
واحكم لنا من جوامع الاحكام فريضة ونظاما
لضبط الحقوق وحفظ المصالح من التلاشي والتعدي
ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت
الارض حتى نستقيم احوال البشر وتوفروا اسباب
العمران بنشر لواء العدل وتوزيع نعم الرعية
وتوطيد سبل الامن بين السكان وحده مصالح
النظر قد انتهجت اليها انظار ارباب الحل والعقد
فمدوها بكامل العناية ووقدروا الخناصر على متابعة
ضبطها باحكام صارمة تكفل بدموها ونجاح المشروع
المقصود منها ودابوا على هذه الخطة بوالهون
لاصلاحات ويعادون النظامات ويبذلون
الاشادات صرونا لحقوق السكان من طوارق

